العرب
السبت 2021/11/20
السنة 44 العدد 12246

الجزائر تكافح بلا جدوى لتقليص الفاتورة الضخمة للاستيراد

ارتفاع الضرائب وزيادة الأسعار والعراقيل الإدارية والجفاف تفقد المنتجات المحلية قدرتها التنافسية

تتصاعد انتقادات الأوساط التجارية والزراعية في الجزائر يوما بعد يوم لجهود السلطات في مساعيها نحو تقليص الفاتورة الضخمة للواردات خاصة وأنها تعتقد أن تواصل البطء في معالجة الأمر قد يؤدي إلى المزيد من الخلل في توازنات النشاط الاقتصادي المتعثر أصلا بسبب غياب الرؤية للتخلص من الاعتماد على عوائد النفط والغاز.

تعلم أسلوب حلب الأبقار بالآلة

الجزائر – يعطي الواقع الذي تعاني منه العديد من القطاعات الإنتاجية في الجزائر وخاصة الغذائية منها تأكيدا من أن محاولات الحكومة لخفض الفاتورة الهائلة للواردات التي استنزفت موارد الخزينة الآخذة بالانكماش من العملة الصعبة لا تحقق الكثير من النجاح.

ومنذ إسقاط النظام السابق لا يوجد ما يوحي بأن حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون تسارع الخطى باتجاه محاصرة فوضى التوريد والتي تتجلى ملامحها في عدم قدرة مجالات مثل صناعة الألبان على الصمود والمنافسة في وجه نقص الدعم الحكومي وسوء إدارة مشاكلها فضلا عن الجفاف.

أيمن عبدالرحمن

قيمة الواردات ستنخفض بأكثر من النصف قياسا بعام 2014

ويعتقد الجزائري إبراهيم بوعويشة، وهو مربي أبقار مخصصة لإنتاج الحليب، أن بمقدور بلاده أن تتخلص من واردات الألبان المكلفة لو التزمت الحكومة بوعودها بخصوص تشجيع المزارعين.

وتنفق الحكومة 1.3 مليار دولار سنويا على واردات الحليب التي قد لا تتوفر في كثير من الأحيان بالمتاجر الجزائرية، وهو ما يعكس مشكلات أوسع تتعلق بإنتاج وتوزيع المواد الغذائية المحلية في الاقتصاد الذي ما زالت الدولة تديره إلى حد كبير.

ويقول بوعويشة في المزرعة التي يديرها مع إخوته ببلدة ميناسور البعيدة بنحو 100 كيلومتر غرب العاصمة الجزائرية لرويترز "للرفع من عدد الأبقار يجب أن نوفر مساحة أكبر من الأراضي، لأن لكل بقرة حلوب يجب توفير هكتار واحد على الأقل".

وأضاف بوعويشة الذي تضم مزرعته 68 بقرة لإنتاج الحليب "نحن لدينا نفس العدد من الأبقار الحلوب منذ 10 سنوات، ولو كان لدينا المزيد من الأراضي لتمكنا من رفع عدد الأبقار". وتابع "بإمكاننا تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحليب".

ومع تعرض إيرادات الدولة لضغوط نتيجة انخفاض أسعار النفط والإنتاج في السنوات الأخيرة، اضطرت الجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على احتياطي العملات الصعبة لديها لتمويل واردات المواد الغذائية بما في ذلك الحليب إلى جانب السلع الأخرى المدعومة.

ومع بلوغ إجمالي الفاتورة السنوية للمواد الغذائية المستوردة 19 مليار دولار، تتطلع الحكومة إلى زيادة إنتاج الغذاء محليا في الوقت الذي تتحرك فيه بحذر لإصلاح قطاعات من الاقتصاد الذي طالما هيمن عليه النفط والغاز.

وتوقع الوزير الأول ووزير المالية أيمن بن عبدالرحمن في سبتمبر الماضي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية حينها أن تهبط قيمة واردات الجزائر بنهاية العام الجاري بأكثر من نصف القيمة المسجلة في 2014، لتصل إلى 30.4 مليار دولار.

ووضعت الحكومة خطة لخفض الدعم في ميزانيتها الأخيرة لكن البرلمان لم يوافق عليها بعد. ولطالما ترددت الجزائر في الاقتراب من الاستحقاقات الاجتماعية خوفا من إثارة اضطرابات اجتماعية.

وفي الوقت نفسه تبحث الحكومة مجموعة من الإجراءات الأخرى بينها سياسة "الزراعة الاستراتيجية" التي من شأنها تعزيز الإنتاج المحلي من خلال منح إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى للمزارعين.

ولطالما شكا المزارعون، أمثال بوعويشة، الذي بدأ والده في تربية أبقار الحليب منذ 1968، من ارتفاع الضرائب وزيادة أسعار علف الماشية والعراقيل البيروقراطية التي يقولون إنها تسببت في تراجع الإنتاج.

ولدى هؤلاء أمل في أن تلغي الحكومة قرارها الخاص بتجميد حفر الآبار للحفاظ على احتياطيات المياه الجوفية. وهذا من شأنه أن يساعد في ريّ العشب والأعلاف الشتوية بعد سنوات الجفاف الأخيرة.

وفي أكتوبر الماضي، رفعت الحكومة رهانا صعبا يتمثل في ضمان الأمن الغذائي وحددت سقفا زمنيا لتحقيق ذلك لا يتعدى 18 شهرا، رغم الشكوك الكبيرة التي تحيط بنجاح خطتها في ظل استمرار ارتفاع التضخم وفقدان السيطرة على أسعار المواد الغذائية.

وخلفت زيادة تكاليف الغذاء في أنحاء العالم ضغوطا هائلة على الأسعار. وكان من المنطقي أن يرتفع التضخم إلى حد لا يحتمل بالنسبة إلى عدد كبير من الجزائريين.

ولمواجهة هذه التقلبات غير المتحكم فيها تسعى الحكومة لإرساء أسس زراعية عصرية تتسم بالنجاعة والفعالية والتنافسية وتؤهلها لضمان الأمن الغذائي المنشود على المدى القصير.

> **19**
> **مليار دولار متوسط قيمة الفاتورة السنوية للواردات الغذائية وفق التقديرات الرسمية**

وكان وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبدالحميد حمداني قد قال في وقت سابق هذا العام إنه يريد زيادة قطيع إنتاج الحليب بالجزائر إلى 20 ألف بقرة بحلول عام 2024 من ثمانية آلاف في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من أن الحكومة تضمن حاليا سعر شراء الحليب وتقدم مكافآت لمعدلات الإنتاج الأعلى، إلا أن الأمر يبدو غير كاف إذا لم تسرع في تنمية قطيع الأبقار أبكر من الوقت الذي حدده حمداني.

وتعتبر مادة الحليب من المواد الأساسية في تركيبة الغذاء الجزائري، ولذلك تمّ إدراجه في خانة المواد المدعومة من طرف الخزينة العامة، التي تساهم بثلث التسعيرة، وتعتبر من بين الإيرادات التي ترهق الدولة بنحو ملياري دولار سنويا.

وتمثل عائدات الزراعة بالفعل 13 في المئة من الناتج الاقتصادي الجزائري حيث يعمل بها 2.5 مليون شخص. ومع ذلك فإن القطاع يعتمد على المطر، ورواتب العاملين فيه ضعيفة ولا يكاد يستخدم ابتكارات تكنولوجية يمكن أن تحفز على مزيد من النمو.

غير أن مسؤولي الدولة القلقين بشأن ارتفاع فواتير الاستيراد، يرون بشكل متزايد الحاجة إلى التغيير، فقد قال تبون في الآونة الأخيرة "قمنا باستيراد البرتقال خلال موسم جني المحصول في الجزائر. هل نحن بصدد دعم الفلاحين الأجانب بدلا من دعم فلاحينا؟".

وضرب هذا التعليق على وتر حساس لدى مزارع الحمضيات الأطرش جمال الذي قال لرويترز إن "على الحكومة أن توقف استيراد الحمضيات. يمكننا إنتاج ما يكفينا، بل وتصدير الفائض". وأضاف "مستقبل الجزائر في الزراعة وليس النفط".

سوريا المنهكة ماليا تحاول إعادة هدير الآلات في مصانع الإسمنت

دمشق – تسعى الحكومة السورية إلى منح قطاع الإسمنت نفسا جديدا في سياق محاولاتها الشاقة إلى إعادة إحياء صناعتها، التي أصابها الشلل بسبب ما خلفته سنوات الحرب من تحديات قد تحتاج سنوات حتى يعود القطاع إلى ما كان عليه في السابق.

وفي محاولة لإنقاذ القطاع المحاصر بالأزمات، نظمت الهيئة العليا للبحث العلمي بالتعاون مع المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء ورشة عمل تحت عنوان "الأولويات الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني لصناعة الإسمنت"، يرى خبراء أنها لن تكون ذات فائدة في ظل شح التمويل.

وناقش المشاركون في الورشة واقع صناعة الإسمنت والتحديات والمخاطر التي تواجهها في ظل الظروف الراهنة ودور الجهات الحكومية ذات الصلة والبيئة التشريعية في هذا القطاع.

وكذلك ضرورات استخدام الطاقات المتجددة والاستهلاك النوعي للطاقة في صناعة الإسمنت وواقع الإنتاج والتكلفة والتسويق، إضافة إلى مناقشة أبرز المقترحات والمحاور البحثية التطويرية المطلوبة.

وأكد وزير الصناعة زياد صباغ أن الوزارة رسمت استراتيجية ترتكز على استثمار الموارد المحلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأمين مستلزمات استمرار عمل الشركات.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى صباغ قوله "لقد اعتمدنا مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص وشركات الدول الصديقة لإعادة تأهيل الشركات المتوقفة والمدمرة".

وأضاف "لدينا توجه لإقامة شبكة مشاريع صغيرة ومتوسطة تتوزع جغرافيا وقطاعيا بما ينسجم مع المزايا النسبية في كل محافظة، وصولا إلى تأسيس عناقيد صناعية".

ويختزل القطاع الأزمات الاقتصادية القاسية التي تمر بها البلاد، حيث تأثر من عمليات التدمير وعدم قدرة الحكومة على إيقافه بسبب شح السيولة النقدية، رغم تفاؤل المسؤولين بأنه بالإمكان التعويل على مساعدة المستثمرين للدخول في شراكات تعيد تأهيله مرة أخرى.

وشهدت صناعة الإسمنت تراجعا كبيرا خلال أعوام الحرب، إذ تعرضت المصانع وخاصة بمحافظة حلب للتدمير، واقتصر عمل مصانع القطاع الخاص على شركة إسمنت البادية والتي توقفت عن النشاط في العديد من المرات.

وتعمل معظم آلات وتجهيزات مصانع الإسمنت منذ ستينات القرن الماضي وأغلب معظم خطوط الإنتاج أصبحت قديمة واستمرارها بالإنتاج يتطلب مصاريف كبيرة، وهو ما يشكل سببا إضافيا لعدم إمكانية دمشق إيقاظ هذا القطاع من سباته.

ومع ذلك تبقى هذه الإنتاجية جيدة في نظر المسؤولين بالنظر إلى القيود المفروضة على الدولة بشأن حصولها على تمويلات خارجية بسبب العقوبات الأميركية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الشركات التابعة للمؤسسة الحكومية تنتج ما بين 10 آلاف و10.5 آلاف طن من الإسمنت يوميا حسب الحالة الفنية للمصانع، وهي تغطي ما بين 60 و65 في المئة من حاجة السوق في مناطق سيطرة النظام السوري.

زياد صباغ

حاجة السوق 20 مليون طن سنويا ولا يُنتج سوى 4 ملايين طن

وقال صباغ إن "حاجة السوق المحلية من الإسمنت تبلغ بين 15 و20 مليون طن سنويا ولا ينتج منها حاليا سوى ما يقارب 4 ملايين طن في كلا القطاعين الخاص والعام".

وأوضح أن هذا الوضع "يدفعنا إلى ضرورة رفع الطاقات الإنتاجية لمعامل القطاع العام القائمة لتصل إلى 6 ملايين طن إسمنت سنويا، من خلال البحث عن شريك استراتيجي لإعادة تأهيل شركات الإسمنت العامة المتضررة من جراء الحرب، وإضافة خطوط إنتاج جديدة في الشركات العاملة وإقامة المشاريع الصناعية الخاصة بإنتاج الإسمنت وتخصيصها بالمواقع من قبل مؤسسة الجيولوجيا".

وتُظهر التقديرات أن تكلفة طن الإسمنت يصل إلى 110 دولارات، وهي من بين الأعلى في المنطقة، ففي مصر، مثلا، تبلغ التكلفة 50 دولارا فقط، ولذا فالعاملون بالقطاع لن يتمكنوا من إعادة هدير المصانع بالشكل المطلوب إلا بدعم حكومي لخفض التكاليف وهو ما لا تقدر عليه دمشق.

نملك قطعة الأرض.. ما ينقصنا خطوط الإنتاج

سابك توجه بوصلتها إلى سوق المغذيات الزراعية في أفريقيا

الرياض – وجهت شركة سابك للمغذيات الزراعية التابعة للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بوصلتها إلى الأسواق الأفريقية التي ترى فيها فرصة لتنمية أعمالها ونشاطها في السنوات المقبلة.

وتأتي الخطوة في إطار تعزيز السعودية رهانها على هذا القطاع الواعد باعتباره أحد محركات التنمية المستدامة، ولكونه يدخل في الإنتاج الزراعي، أحد أبرز القطاعات غير النفطية على مستوى العالم.

وعرضت سابك للمغذيات الزراعية مجموعة من الحلول المستدامة في المنتدى الاستراتيجي للاتحاد الدولي للأسمدة 2021، الذي أقيم بدبي خلال هذا الأسبوع، الذي يركز على السوق الأفريقية في إطار مشاركاتها الدولية لدعم قدرة القطاع الزراعي على تلبية متطلبات الأمن الغذائي.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي للمغذيات الزراعية في سابك سمير آل عبدربه في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر أن أفريقيا أحد أهم الموردين العالميين المحتملين للأغذية وأنها تمثل سوقا استراتيجيا للشركة.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى آل عبدربه، وهو عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للأسمدة، قوله إن "القارة تشكل فرصة نمو هائلة لصناعة المغذيات الزراعية بوصفها وسيلة أساسية لتحقيق أهداف إنتاج الغذاء لسكان العالم".

وأضاف "ستعمل الشركة على تسريع خططها لتقديم حلول أكثر تنوعا في مجال المغذيات الزراعية وتوسيع حضورها من خلال تقديم قيمة متميزة لزبائنها في مناطق النمو الجذابة، مثل أفريقيا".

وتمتلك سابك حصصا متفاوتة في عدد من الشركات التي تصنع باقة واسعة من الأسمدة مثل اليوريا والأسمدة المركبة والفوسفاتية.

سمير آل عبدربه

أفريقيا أحد أهم الموردين للأغذية وتمثل سوقا استراتيجية

وكانت الشركة قد وحدت في 2018 أعمالها حين أدمجت شركات الجبيل للأسمدة (البيروني)، والوطنية للأسمدة الكيميائية (ابن البيطار)، والخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبيك)، ومعادن للفوسفات، ومعادن وعد الشمال للفوسفات في كيان واحد.

وقامت بموجب ذلك بنقل كافة إدارات أعمالها وكفاءاتها الأساسية في هذا المجال إلى الشركة الجديدة وهي سابك للمغذيات الزراعية، مُعززة بذلك مستوى المرونة والتركيز في أعمالها.

واعتبر رئيس سابك للمغذيات الزراعية فهد البتار أن المنتدى شهد حوارا بناء رفيع المستوى ضمّ أطرافا متعددة مع التركيز على قارة أفريقيا كونها سوقا ذات إمكانات نمو عالية.